

اجل حكم ذلك الاقليم » . وتختلف الحكومة العسكرية هنا عن الحكم العسكري العرفي الذي تفرضه الدولة نفسها على المواطنين في بعض الحالات الاستثنائية الخاصة ( ٢٦ ) .

د - على سلطة الاحتلال الا تقدم على تدمير الاملاك الخاصة للدول او استعمالها الا اذا قضت الضرورة بذلك . ولنع التعسف في استعمال هذا الحق ، وضع قانون الاحتلال قيودا وحدودا مستمدة من مبدئين : الضرورة والانسانية . وهذه القيود والحدود ليست ثابتة لان وضعها مرتبط بطبيعة املاك الدولة المحتلة ( املاك منقولة او غير منقولة . املاك قابلة لخدمة اغراض عسكرية . املاك ضرورية لسد حاجات جيش الاحتلال ) . واذا كانت اتفاقية لاهي لعام ١٩٠٧ ، التي تنظم العلاقات الاقتصادية في وقت الحرب ، تسمح للعدو الموجود فوق ارض خصمه بتدمير الاملاك العامة غير المنقولة ، لاغراض حربية ، او باستعمالها لاغراض ادارية او استراتيجية ، فانها تحظر عليه حرية التدمير من اجل التدمير . واذا كانت المادة ٥٥ من الاتفاقية تخول العدو المحتل حرق ادارة املاك دولة الخصم واستثمارها ، فانها تفرض عليه بالمقابل المحافظة على جوهرها واصولها من التلف ( ٢٧ ) .

تلك هي أهم القواعد العامة التي يخضع لها الاحتلال الحربي والتي حظيت بموافقة كل دول العالم تقريبا . غير ان اسرائيل ترفض احترامها والرضوخ لها .

ان الاستناد الى الغزو العسكري ، كحجة قانونية لتبرير التوسع الاقليمي ، لم يعد أمرا مقبولا او متصورا في المرحلة الحالية لتطور القانون الدولي ، « فلم تعد هناك دولة واحدة تجادل في صحة القاعدة القائلة بعدم جواز استخدام القوة لتحريق مكاسب اقليمية وما تستلزمه لزوما من عدم الاعتراف بالتغييرات الاقليمية الناجمة عن استخدام القوة . بل انه يمكن القول ، بغير مبالغة ، ان هذه القاعدة هي الركن الاساسي في بناء القانون الدولي المعاصر كله ، اذ بها فقط يتأكد دور هذا القانون كالموسيلة البديلة عن الحرب لتسوية المنازعات الاقليمية بين الدول » ( ٢٨ ) . ولكن اسرائيل ترفض الاعتراف والعمل بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاقاليم باستعمال القوة . ان احتلالها للاراضي العربية ، في العام ١٩٦٧ ، قد تم نتيجة لاستعمال القوة الذي تحرمه القوانين والاتفاقيات الدولية المعاصرة وليس دفاعا عن النفس ، كما يدعي زعمائها . واحتلالها لهذه الاراضي ، بعد استيلائها على قسم من فلسطين العربية في العام ١٩٤٨ ، يستهدف ضمها والاستيلاء عليها نهائيا .

وعندما نلقي نظرة على الكيفية التي استغلت بها ، منذ العام ١٩٦٧ ، ابار النفط في سيناء نجد ان استنزاف هذه الأبار كان ديدنها وهاجسها . فقد صرح